



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثامنة والسبعون

روما، 9-10 أبريل/نيسان 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن

منحة مساعدة تقنية مقترح تقديمها

إلى

السوق المشتركة للمحروط الجنوبي

من أجل

برنامج مساندة السياسات المؤسسية لتخفيف

وطأة الفقر في منطقة السوق المشتركة للمحروط الجنوبي



المحتويات

رقم الصفحة

1	أولا - الخلفية
2	ثانيا - الأساس المنطقي
2	ثالثا - الأهمية بالنسبة للصندوق
3	رابعا - البرنامج المقترح
4	خامسا - النتائج والفوائد المتوقعة
5	سادسا - ترتيبات التنفيذ
6	سابعا - مؤشرات تكاليف البرنامج وتمويله
6	ثامنا - التوصية



تقرير رئيس الصندوق وتوصيته الى المجلس التنفيذي

بشأن

منحة مساعدة تقنية مقترح تقديمها

الى

السوق المشتركة للمخروط الجنوبي

من أجل

برنامج مساندة السياسات المؤسسية لتخفيف

وطأة الفقر في منطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن منحة مساعدة تقنية مقترح تقديمها إلى السوق المشتركة للمخروط الجنوبي لدعم برنامج مساندة السياسات المؤسسية الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر في منطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بمبلغ 800 000 دولار أمريكي لفترة ثلاث سنوات.

أولاً - الخلفية

1 - أوصت الحلقة العملية التي نظمها الصندوق في مونتيفيديو، أوروغواي، عام 1997 بشأن "مكافحة الفقر الريفي بموجب قواعد السوق ضمن إطار السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، بأن تنشئ بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وحدة تنسيق إقليمي مهمتها: (i) وضع جداول أعمال وزارية متقاربة بشأن الفقر الريفي تحديداً؛ (ii) دعم وضع وتنسيق استراتيجيات سياسية من أجل مكافحة الفقر ضمن إطار ينسجم مع الاتفاقات التجارية والاقتصادية المبرمة بموجب معاهدة أسنسيون.

2 - وقرر الصندوق، في هذا السياق، أن لا يكتفي بالقروض التي يقدمها للمشاريع والبرامج في بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي المختلفة، بل، أن يدعم أيضاً عملية مأسسة سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر ضمن الحكومات وفيما بينها كما تتلاقى هذه السياسات مع التزامات التكامل المستجدة وتتساق معاً.

3 - وفي عام 1999 أقر الصندوق منح مساعدة تقنية للدول الأربع الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي) إضافة إلى العضوين المنتسبين (شيلي وبوليفيا) من أجل برنامج دعم المؤسسات والسياسات الهادفة إلى تخفيف وطأة الفقر الريفي في منطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. ونصت المنحة على أنه يتعين من أجل تنفيذ البرنامج إنشاء وحدة تنسيق إقليمي ضمن الإطار المؤسسي لأمانة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي في مونتيفيديو. وقبل مجلس السوق المشتركة، وهو أعلى أجهزة السوق التنفيذية، بهذا التعاون رسمياً.

4 - وفي أغسطس/آب 2000 اتفقت وزارات زراعة البلدان المعنية وأماناتها على إنشاء وحدة تنسيق إقليمي وعينت مجلس إدارتها. ومع بداية سبتمبر/أيلول 2000 وإنشاء اللجنة التقنية لوحدة التنسيق الإقليمي واستناداً إلى منح المساعدة التقنية المقدمة من الصندوق ومساهمات البلدان والدعم المالي الإضافي المقدم من وكالات أخرى (منها على وجه



الخصوص مصرف البلدان الأمريكية للتنمية) دخل البرنامج المعروف باسم برنامج الصندوق الدولي للتنمية الدولية/السوق المشتركة للمخروط الجنوبي حيز التنفيذ.

ثانياً - الأساس المنطقي

5 - السوق المشتركة للمخروط الجنوبي اتحاد جمركي يتحول حالياً إلى سوق مشتركة ومنطقة اقتصادية موسعة. وللاتحاد 18 أميناً يضعون السياسات التي يعتبر بعضها ملزماً للدول الأعضاء. وهو ما يمثل فرصة لجعل السياسات على الصعيد الإقليمي مواتية لقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء. ومع ذلك فإن الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية ولاحقاً، المؤسسية والآثار التي خلفتها على منطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، أبطأت من وتيرة التنسيق على الصعيد الإقليمي وصعيد السوق المشتركة للمخروط الجنوبي خلال السنتين الماضيتين.

6 - ومع ذلك، فإن القطاع الزراعي أخذ يبدي مؤخرًا علامات انتعاش. فضلاً عن هذا، فقد دعا رئيس البرازيل الجديد، السيد لولا دا سيلفا، شركاءه على الصعيد شبه الإقليمي إلى اتخاذ قرارات حاسمة من أجل إحياء حلف السوق المشتركة للمخروط الجنوبي مشدداً على أهمية السياسات والبرامج الهادفة إلى مكافحة الجوع والفقير.

7 - ومع هذا فإنه لا بد من تعزيز الإطار المؤسسي لسياسات التنمية الريفية والحد من الفقر في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي إذا ما أريد لهذه المؤسسات أن تكون فعالة. وما زالت الاتصالات ضمن الحكومات وفيما بينها ضعيفة. ومن الضروري تحديد الفرص المتاحة لفقراء المناطق الريفية لتحسين سبل معيشتهم على نحو مستدام أو استحداث هذه الفرص ومن ثم دعمها بالسياسات المناسبة. وقد أنشأت وحدة التنسيق الإقليمي، بدعم من الصندوق، منبراً نشطاً للحوار بشأن سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر يفيد من الإرادة السياسية الجديدة ومن التزام الحكومات في شبه الإقليم.

ثالثاً - الأهمية بالنسبة للصندوق

8 - من الواضح أن منطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تحتاج إلى سياسات تصمم وتنفذ وتخصص الموارد لها على نحو يعزز فعاليتها ويكفل استخلاص أفضل النتائج من أنشطة التنمية الريفية. ويؤكد تقرير المشاورة بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق¹ إضافة إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2002-2006 بأن رسالة الصندوق هي تمكين فقراء المناطق الريفية من التغلب على فقرهم. ويشدد أيضاً على ضرورة توسيع مدى التأثير الذي يمارسه الفقراء على السياسات والمؤسسات العامة (بما في ذلك على السياسات والقوانين واللوائح) ذات الصلة بالحد من الفقر². والواقع أن استراتيجية الصندوق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تبرز دور التأثير على سياسات وبرامج مكافحة الفقر على الصعيدين الوطني والإقليمي في الحد من الفقر الريفي³.

¹ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2002). تمكين فقراء المناطق الريفية من التغلب على فقرهم: تقرير عن المشاورة بشأن تجديد موارد الصندوق (2004-2006)، روما، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

² المصدر ذاته، ص 7، الفقرة 28(و).

³ المصدر ذاته، ص 8، الفقرة 33.



9 - أسهمت المرحلة الأولى من برنامج منحة المساعدة التقنية في إدراج مسألة التنمية الريفية في مقدمة جداول أعمال الوزارات، كما أسهمت في إنشاء آليات اتصال بين الدول الأعضاء تتيح لها تبادل الخبرات في مجال التنمية الريفية.

10 - وفرت منحة المساعدة التقنية أيضاً دعماً للمشاريع المدعومة من الصندوق في الإقليم وساعدت في تحقيق أهدافها. ففي الأرجنتين تلقى وزير الزراعة مساعدة تقنية من أجل وضع نظام وطني للتنمية الريفية ييسر تنسيق كل برامج ومشاريع التنمية الريفية؛ وفي باراغواي، تم، بدعم من منحة المساعدة التقنية، إنشاء منظمة رأسيّة مؤلفة من أكبر خمس تعاونيات لأصحاب الحيازات الصغيرة. وبفضل هذه المنظمة، أصبحت بعض المنشآت الصغيرة التي يديرها فقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة ترتبط اليوم بالشركات التجارية الرئيسية ذات القيمة المضافة. وفي أوروغواي، ساعدت منحة المساعدة التقنية البرنامج الريفي للبلاد على وضع خطة لضمان القروض بهدف تشجيع تمويل قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي البرازيل يجري تطوير مبادرات جديدة وبدعم من منحة المساعدة التقنية لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على إنتاج أعشاب طبية وتسويقها. وتشهد الأنشطة التي يجري تنفيذها في إطار منحة المساعدة التقنية لدعم نظم الإنتاج والتسويق لدى أصحاب الحيازات الصغيرة في إقليمي شاباري ولاس يونفاس في بوليفيا على الأهمية المتزايدة لبرنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والتقدير الذي يحظى به.

رابعا - البرنامج المقترح

11 - سيكون للمرحلة الثانية من برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/السوق المشتركة للمخروط الجنوبي أربعة أهداف رئيسية:

(أ) **توطيد وحدة التنسيق الإقليمي** كممبر للحوار بشأن السياسات يركز على الحد من الفقر الريفي ويحدد الفرص الاقتصادية لقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن السياسات القابلة للتنفيذ في هذا السياق تلك التي تساعد القطاعات القطرية لأصحاب الحيازات الصغيرة على إعادة توجيه مخرجاتها الإنتاجية وتنويعها وتحسين التقنيات من أجل زيادة الأرباح وتعزيز الكفاءة والاستفادة من الفرص الناجمة عن توسع السوق المشتركة. ومن الضروري في اقتصاد اليوم العالمي تنسيق السياسات الوطنية بحيث تفسح مجالاً فعلياً للاقتصاديات الفلاحية في الأنشطة الإنمائية لبلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي.

(ب) **تعزيز الشراكات مع المؤسسات المانحة الدولية الرئيسية** في شبه الإقليم بغية بناء نموذج احتوائي قادر على دمج فقراء المناطق الريفية ضمن التيار الرئيسي للاقتصاد وعلى دعم تطلعاتهم الاجتماعية.

(ج) **تشجيع تحقيق تلاق أمثل بين السياسات القطاعية الاقتصادية العامة والتجارية والزراعية والمصالح الاجتماعية والاقتصادية لفقراء المناطق الريفية.** وستقترح منحة المساعدة التقنية إدراج سياسات



محددة لصالح الفقراء على جدول أعمال السوق المشتركة للمخروط الجنوبي للقطاعين الخاص والعام على حد سواء.

(د) مواصلة دعم البرامج الرئيسية المدعومة من الصندوق في شبه الإقليم من خلال استحداث فرص تجارية وتسويقية لقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة وتيسير إمكانات الاطلاع على المعارف المكتسبة لدى بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وشركائها. وفي هذا الصدد، سيترشد عند تنفيذ نشاطات جديدة بالخبرات والدروس المكتسبة خلال المرحلة الأولى من منحة المساعدة التقنية وسيجري تبادل هذه الخبرات والدروس مع البرامج الأخرى المدعومة من الصندوق في شبه الإقليم وخارجه. وسيكون لـ FIDAMERICA، وهي شبكة على الإنترنت للمنظمات والمشاريع التي تعمل مع فقراء المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دور كبير في تيسير تبادل الخبرات والمعارف المتصلة بالحد من الفقر الريفي.

12 - وتحقيقاً للأهداف المبينة أعلاه ستسهم المرحلة الثانية من منحة المساعدة التقنية في تصميم سياسات لصالح الفقراء وفي تعزيز الآليات اللازمة للتنمية الريفية والحد من الفقر. وستدعم أيضاً المشاريع والبرامج ذات الصلة التي تهم الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بناء على طلب حكوماتها. وقد أسهمت التدابير الداعمة لمشاريع التنمية الريفية الجارية التي يشارك الصندوق في تمويلها في فتح قنوات داخلية وحكومية دولية خلال المرحلة الأولى. وسيشجع برنامج الصندوق/السوق المشتركة للمخروط الجنوبي الآن على قيام مزيد من المفاوضات والحوار بين الحكومات ومنظمات فقراء المناطق الريفية الرئيسية بهدف تحسين القوانين واللوائح المتصلة بالتنمية الريفية.

خامساً - النتائج والفوائد المتوقعة

13 - ستنفذ المرحلة الثانية من منحة المساعدة التقنية على مدى ثلاث سنوات وستهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

(أ) الاعتراف بوحدة التنسيق الإقليمي كمنبر لمناقشة قضايا التنمية الريفية والحد من الفقر في منطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي؛

(ب) تنفيذ سياسات لصالح الفقراء ضمن السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (منها على سبيل المثال سياسات التحول إلى اللامركزية وتعليمات السوق والأطر القانونية لنظم إقراض المشاريع الصغيرة وغيرها)؛

(ج) إنشاء آليات للحوار بين ممثلي حكومات البلدان الستة المعنية والمنظمات الرئيسية لفقراء المناطق الريفية وممثلين عن القطاع الخاص مع توثيق العملية توثيقاً كاملاً؛

(د) نشر الدروس المستفادة المتصلة بسياسات مناصرة الفقراء وتبادل المعلومات ذات الصلة.



14 - ستعود المرحلة الثانية بالفائدة على جميع الأطراف المعنية المشاركة: (i) على منظمات المزارعين ولا سيما على المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة من خلال تلبية احتياجاتها وإدراج مبادراتها ضمن سياسات واستراتيجيات السوق المشتركة للمخروط الجنوبي؛ (ii) على الحكومات والمؤسسات ذات الصلة من خلال تعزيز سياساتها القطاعية؛ (iii) على الوكالات الدولية المانحة من خلال التعاون معها على تحسين برامجها المشتركة في مجال الحد من الفقر الريفي.

سادسا - ترتيبات التنفيذ

15 - ستقوم وحدة التنسيق الإقليمي بتنفيذ منحة المساعدة التقنية. وسيضطلع ثلاثة مهنيين مؤهلين تأهيلاً عالياً بالمسؤولية عن أنشطة هذه الوحدة التقنية الصغيرة.

16 - ستفيد منحة المساعدة التقنية من دعم ثلاث لجان هي:

(أ) لجنة الإدارة التي تتألف من ممثلين عن وزارات الزراعة وأماناتها في الدول الأعضاء الست. وستضع هذه اللجنة خطة عمل سنوية استناداً إلى احتياجات الدولة العضو.

(ب) لجنة تقنية مقرها في المقر الرئيسي للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي في مونتيفيديو وتتألف من منسق ومستشار تقني أقدم ومساعد برنامج. وسيقوم هذا الفريق الدائم، المسؤول أمام لجنة الإدارة، بتنفيذ كل الأنشطة المنصوص عليها في منحة المساعدة التقنية وسيضطلع بمهام الرصد والتقييم.

(ج) لجنة استشارية تتألف من أكاديميين بارزين ومستشارين حكوميين وخبراء وممثلين عن المنظمات الريفية. وستساعد هذه اللجنة على إعداد الدراسات وتحديد الموضوعات وعلى تمويل أنشطة جديدة في مجال التنمية الريفية والحد من الفقر. وستقوم هذه اللجنة أيضاً بتزويد اللجنة التقنية بكشوف دورية عن الحالة الراهنة.



سابعاً - مؤشرات تكاليف البرنامج وتمويله

مصادر الأموال للمرحلة الثانية من البرنامج

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

النسبة المئوية ^(أ)	المجموع	أمانة السوق المشتركة للمحروط الجنوبي	وزارات الزراعة	الصندوق	تفاصيل
50%	675	-	300	375	الأنشطة
15%	205	-	75	130	تصميم السياسات
13%	180	-	100	80	الدعم المباشر للأنشطة
10%	135	-	55	80	نشر المعارف إقليمياً
7%	90	-	30	60	تدريب القياديين
5%	65	-	40	25	الأنشطة الإقليمية والدولية
17%	234	48	153	33	لجنة الإدارة
30%	401	36	-	365	اللجنة التقنية
26%	351	36	-	315	الموارد البشرية ^(ب)
1%	35	-	-	15	معدات
3%		-	-	35	عمليات
3%	35	-	8	27	تكاليف الطوارئ
100%	1 345	84	461	800	المجموع
	100%	6%	35%	59%	النسبة المئوية

(أ) التباين ناجم عن جبر الأرقام.

(ب) تشمل نفقات عامة بنسبة 4 في المائة لتوظيف عاملين في البرنامج وتكاليف إدارية وتقنية أخرى تقررها وحدة التنسيق الإقليمي. كما تشمل رواتب المنسق والمستشار التقني الأقدم ومساعد البرنامج.

ثامناً - التوصية

17 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على تقديم منحة المساعدة التقنية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق، في سبيل التمويل الجزئي لبرنامج المساندة المؤسسية ومساندة سياسات التخفيف من وطأة الفقر الريفي في منطقة السوق المشتركة للمحروط الجنوبي، لفترة ثلاث سنوات تبدأ في سبتمبر/أيلول 2003، منحة للسوق المشتركة للمحروط الجنوبي، لا تتجاوز ثمانمائة ألف دولار أمريكي (800 000 دولار أمريكي)، بشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقترحة المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

